استطلاعات الرأي العام
وعملية اتخاذ القرار في الأنظمة المركزية والديمقراطية

أ.م.د.عبد المنعم كاظم مطلب الشمري
كلية الإعلام – جامعة بغداد

المقدمة :-

إن أتساع المجتمعات والتطور المتسارع في وسائل الاتصال ونظم المعلومات، صاحبة تغير ملحوظ في الأنظمة السياسية الحاكمة التي هي الأخرى احتاجت إلى آليات جديدة للتخاطب مع أفراد المجتمع وفهم آرائهم واتجاهاتهم إزاء قضايا المجتمع.

وقد شهد العالم تغيراً نوعياً بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الحرب الباردة بين قطبي النزاع آنذاك – الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية – وكان أحد أهم انعكاسات هذه التغييرات هو المناداة بحقوق الإنسان، وتوعية المجتمعات لما تسببه الأنظمة السلطوية من كبح للحريات وامتهان للفرد، وكانت تحتاج إلى توظيف وسائل الإعلام نحو تكوين رأي عام مؤيد لها في حربها ضد الديكتاتورية والأنظمة الفاسدة.

توسع عمل مؤسسات الرأي العام التي ضمت عدد كبير من الأدوات التي تعمل بشكل منظم للحصول على نتائج إيجابية فظهرت مراكز دراسات الرأي العام في البلدان الأكثر ديمقراطية، وقد ساعدت وسائل الاتصال الجماهيرية على تشكيل الرأي العام بما يخدم قضية ما، كما مكنت مراكز استطلاع الرأي العام السياسيين من فهم رغبات الجمهور أثناء خوضهم الانتخابات، ولم يقتصر دورها عند هذا الحد بل كانت بمثابة مقياس يمكن عن طريقة تشخيص الخلل داخل المجتمع حول القضايا المهمة وذات التأثير، والرأي العام أصبح – بعد الدراسات المعمقة التي خضع لها – علماً قائماً بذاته يرتبط بعلوم أخرى.

يؤكد أرسطو أن الرأي العام عامل من عوامل تدمير السلطة أو مساندتها، كما ويشير (ميكافيلي) في كتابه (الأمير) أن المهم هو أن يكون الأمير جديراً بتمثيل الشعب لأنه هو الأقوى والأقدر، وفي نظر (هوبس) ان العالم يحكمه الرأي العام، ويرى (باسكال) في الرأي العام أنه ملك العالم بينما يرى في القوة أنها طاغية العالم.

ووضع (وليم تاميل) صورة لنظرية الرأي العام كمصدر للسلطة فتصور أن الرأي العام هو قاعدة كل حكم وأساسه.

والواقع أنه يمكننا القول أن كل حكم أنما يقوى أو يضعف بمقدار ما تنمو أو تنقص الخطوة التي يتمتع بها الحاكمون في أوساط الرأي العام، ولذا أصبح موضوع الرأي العام من أهم مواضيع علوم الاتصال وعلم السياسة، وهل هناك أمر أهم من رأي جماهير الشعب التي تكون ركناً أساسياً للسلطة والدولة؟ فكيف إذا كان هذا الرأي يشمل عدة جماهير وشعوب حيال مشكلة تهم الجميع فيصبح للرأي الصفة الإقليمية أو الدولية كالرأي حيال قضايا الحرب والسلام والتغذية والتنمية ومبادئ حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وتوزيع الثروات الطبيعية خاصة النفطية ...الخ.

إن ظاهرة الرأي العام في الحرب على ظاهرة الإرهاب والحد من السلاح النووي وتعميم الديمقراطية والعدالة الدولية وحقوق الإنسان هي من الأمثلة التي ستحدد المسار المستقبلي للسنوات القادمة من القرن الواحد والعشرين.

وبناءً على أهمية الرأي العام عند متخذي القرار ولمختلف النظم السياسية جاءت الحاجة ملحة جداً لمعرفة وسبر أغواره ومعرفة ما يفكر به الجمهور إزاء أية قضية تشغل تفكير متخذي القرار، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بإنشاء مراكز متخصصة لاستطلاع الرأي العام بإمكانها مساعدة متخذي القرار ووحداته بتوفير المعلومات الحيّة والحقيقية عنه لاتخاذ قرارات رشيدة إزاءها.

ولابد من الإشارة أن نوع النظام السياسي هو الذي سيتخذ الموقف المناسب إزاءه حول قراءة الرأي العام والإطلاع عليه، وتأتي قرارات هذا النظام على ضوء نوع السياسة التي يؤمن بها.

أن بحوث ودراسات استطلاعات الرأي العام تحظى بقبول كبير جداً عند الأنظمة السياسية الديمقراطية، بل وتعتمد على معطياتها وتتخذ القرارات بناءً عليها، بينما الأنظمة السياسية المركزية أو الدكتاتورية لا تهتم بهذه الدراسات والبحوث ولا تأخذ بها حتى لو مارستها، فأنها تتخذ القرارات إزاء القضايا الملحة بناءً على عقيدتها وأهدافها السياسية فضلاً عن تداخلها في نتائج الاستطلاعات وتكييفها أحياناً بما يتفق مع ما تود أن تتخذه من قرارات.

ويهدف هذا البحث في منهجه النظري التاريخي بالتعرف على طريقة الأنظمة السياسية المركزية والشمولية والأنظمة الديمقراطية وما هي أهمية بحوث استطلاع الرأي العام في النظامين المذكورين، فضلاً عن إشكاليات التعامل مع الرأي العام واستطلاعاته في البلدان العربية.

وقد ضم البحث في هيكليته مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة سلط الفصل الأول الضوء فيه على مفاهيم استطلاعات الرأي العام وأهميته وجاء الفصل الثاني ليوضح معالم الأنظمة السياسية والمركزية وكيفية تعاملها مع مراكز البحوث في اتخاذ القرار، وبين الفصل الثالث أهمية استطلاعاً الرأي في الأنظمة السياسية، وخلص البحث بخاتمة واستنتاجات، سيبين البحث عرضها وأهميتها.

الفصل الأول

المبحث الأول

بحوث استطلاعات الرأي العام

أولاً : الرأي العام – المدخل إلى المفهوم :-

تؤدي وسائل الإعلام دوراً كبيراً في توعية وتثقيف الجماهير بما يدور من أحداث ومجريات في مختلف أنحاء العالم ولاسيما بعد التطور التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه وسائل الاتصال بدخول الانترنت والأقمار الصناعية مما مكن سكان المعمورة – من دون استثناء – من تداول المعلومات والأخبار بسهولة وسرعة فائقة، ولذا غدت وسائل الاتصال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسات الدول بل هي – في كثير من الأحيان – تمثل منبراً للآراء تبث عن طريقها الحكومات والأحزاب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني آراءها وأفكارها وتصوراتها لقضايا وأحداث معينة حتى تستطيع إيصالها للجمهور ومن ثم التأثير على الرأي العام.

كما أن المناخ السياسي السائد يؤدي دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام خاصة بوجود مؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها أن تتيح للرأي العام المشاركة في اتخاذ القرار السياسي.

أن طبيعة النظام السياسي القائم وحجم الحرية المتاح للرأي العام وتعدد مؤسسات المشاركة التي تسعى للحصول على تأكيد الرأي العام وعدم وقوع وسائل الإعلام تحت سيطرة الحكومة يتيح هامشاً كبيراً من الحرية، وبسبب ذلك سيكون المواطنون على درجة عالية من الوعي السياسي، وبسبب وجود قنوات اتصال إيجابية بين الرأي العام والحكومة وباستجابة الحكومة لقنوات الاتصال سيكون هناك نوع من الرضا العام مما يساعد على الاستقرار السياسي ويجعل السلطة معبّرة عن الإرادة العامة للشعب وممثلة له[١].

ولا يمكن عد الرأي العام ظاهرة حديثة طرأت على المجتمعات الحديثة وإنما هي ظاهرة قديمة للغاية وشاع استخدامها وتعد من أبرز الظواهر التي تتسم بها المجتمعات المتقدمة التي تسعى إلى تغيير واقعها.

ساعدت عوامل عديدة على أن يزداد الرأي العام نفوذاً وتظهر أهميته وقوة تأثيره في المجتمع المعاصر مثل نشأة المدن وظهور التجمعات الجماهيرية الكبرى والتيارات الحزبية والفكرية وقيام العديد من الأحداث الهامة والثورات والتطورات التكنولوجية والاتصالية وانتشار التعليم والتقدم العلمي في قياسات الرأي العام، وظهور شبكة المعلومات الدولية وغيرها من الوسائل التفاعلية الحديثة.

وتزداد أهمية الرأي العام ودوره سواء في النظم السياسية الديمقراطية أو غيرها مع زيادة أهمية المواطن الاعتيادي في عملية صنع السياسية[٢]. ولذا لابد من الوقوف ولو بشكل موجز على أهم مفاهيمه ومداخله.

ثانياً : تعريف الرأي العام :-

اختلفت تعريفات الرأي العام وتباينت ولم تتفق العلوم الإنسانية على تعريف مشترك له، كما تعددت رؤى الباحثين في تفسير هذه الظاهرة، وقد كان أهم أسباب اختلاف الباحثين هو اختلاف التخصصات والخبرات بالنسبة للعلماء والباحثين في مجال الرأي العام – فضلاً عن – أن عدم وجود نظرية للرأي العام تكمن في اختلاف الأفكار والمذاهب السياسية في العالم[٣].

أن أول ما يجب ملاحظته بخصوص الرأي العام هو أنه ظاهرة تدور حول القوى النفسية المحركة للمجتمع السياسي او تفترض مركزاً للثقل حيث به ومنه تتحدد الحركة ... ويتجلى موقع ظاهرة الرأي العام من الظاهرة السياسية[٤].

ونظراً لورود عدد كبير جداً لمفهوم الرأي العام ولمختلف الاختصاصات يستطيع كل باحث أن يتزود منها وأن يحدد ما هو مناسب مع طبيعة المفهوم التي –حتماً– ستحدد عنده اتجاهاته وقيمه والأطر المرجعية التي ينتمي إليها، فضلاً عن التأثيرات المحيطة التي يتعرض لها، وبهذا الصدد يتبنى الباحث في هذا البحث، تعريفه الخاص به ويحدده بأنه (الرأي السائد الذي يشغل اهتمامات مجتمع معين في زمن معين تجاه قضية معينة والذي يتطلع إلى اتخاذ قرار حاسم إزاءه ذا دلالة إيجابية عملية أو فكرية أو كليهما لجميع أطراف العلاقة لتقويم ذلك الرأي)*.

والقرار الحاسم – هنا – يتعلق (بالشعب والقيادة السياسية) التي تحكم أو تقود ذلك الشعب وقنوات الاتصال كقوى فاعلة فيما بينهما والذي يحدد ماهية الخطوات اللازمة من قبل

أطراف العلاقة هذه، هل هي استجابة من قبل أي طرف بالشرح او التعليق أو كشف الحقائق أو القيام بمواقف عملية تتصدى لموضوع القضية محور اهتمام المجتمع، كما أن تقويم هذا الرأي السائد هو الهدف الذي يتطلع إليه أطراف العلاقة في حالة صحته أو عدم صحته للوصول إلى قرار بشأن هذا الرأي من قبل أطراف العلاقة – كما أسلفنا – الذين هم (الشعب والقيادة السياسية) التي تحكم وتقود ذلك الشعب، فضلاً عن قنوات الاتصال كقوى فاعلة بينهما.

يوحد هذا المفهوم العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ونظام الاتصال وموقع المعلومة فيما بينهما، كما يعني – أيضاً – العلاقة بين أطراف عملية صنع القرار التي تبدأ من السياق العام وتحديد الموقف إلى اتخاذ القرار وتقويمه.

ثالثاً : العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة :-

جاءت حاجة الحكومات إلى الرأي العام في العصر الحديث أكثر من حاجتها إلى الاعتماد على القانون أو الإكراه الذي كان المعول عليه في العصور السابقة(٥). وأصبح الرأي العام قادراً على وضع الحدود العامة التي لا يستطيع أن يتخطاها واضعوا السياسات ومتخذي القرار(٦)، ولذلك أصبح الرأي العام ظاهرة سياسية واجتماعية لا يمكن لأي نظام سياسي تجاهله.

تحرص أنظمة الحكم على إتاحة أكبر قدر من الفرص التي يتم عن طريقها أن تشارك الجماعة في عملية رسم السياسة العامة وتعمل على أن يكون الرأي العام بناءاً على مناقشات علنية وحرة وتسعى إلى تكوينه بحرية(٧).

تسعى النظم السياسية غير الديمقراطية إلى تكوين سياسة قوية وتنفيذها حيث لا استجابة ولا مشاركة إلا في أضيق الحدود، وتحل عندها سياسة الأرغام محل الإقناع والإقصاء بدلاً من المشاركة.

أن نوع نظام الحكم بدوره يحدد العلاقة بين متخذي القرار ومواطنيهم، فالنظام المستقر يستمد شرعيته من تأييد الجماهير ورقابتها ورضاها ومن دون ذلك يقصي النظام نفسه ويعزل بمرور الوقت رغم استخدامه القوة وأدوات التسلط لأن الجماهير قادرة على تعطيل جميع البرامج الحكومية لأي نظام سياسي متسلط.

أن القيادات الحكومية لجميع الأنظمة السياسية يهمها أن تبين على مدى تقبل الجمهور للقرار الذي ستصده أو مدى رفضه وذلك عن طريق بحوث ودراسات الرأي العام.

المبحث الثاني

مفهوم استطلاع الرأي العام وقياسه

طبقاً لقاموس (راندوم هاوس)* أن استطلاع الرأي يعني أخذ عينات قطاع عريض من الجمهور في محاولة للتنبوء بنتائج الانتخابات أو لتقدير المواقف العامة حول القضايا المراد البحث فيها.

يحاول استطلاع الرأي العام قياس أفكار الجمهور بطرق مميزة ومتماسكة، وصفية تنبوئية مستنيرة، وتحدد الاستطلاعات الآراء وتحدد الجمهور من الناحية العملية على أنه حقيقة واقعة أكثر من كونه مجرد محاولات ذاتية للجمهور للحديث نيابة عن نفسه[٨].

أولاً : بحوث استطلاع الرأي العام :-

هي بحوث لمعرفة اتجاهات واعتقادات وآراء عدد كبير من الناس يمثلون ملايين الناس لو أحسن اختيارهم فأن آراءهم تمثل آراء كافة من يمثلونهم.

ويقصد باستطلاعات الرأي العام تلك البحوث الميدانية التي تحاول الوصول إلى تعبيرات ووجهات نظر مختلف أفراد وفئات المجتمع موضوع البحث بشأن قضايا محددة سلفاً وتجدر الإشارة هنا إلى أن قياس الرأي العام ومعرفته لا يمكن أن يتم عن طريق البحث في الصحافة او التلفزيون والإذاعة عما تعكسه من وجهات نظر، وما تسميه تلك الأجهزة باتجاهات الرأي العام أو نبض الشارع إزاء قضايا محددة. فقياس الرأي العام أصبح يرتبط بأدوات وتكتيكات خاصة حققت الكثير من التطور والاستقرار والدقة[٩].

تحتاج عملية قياس الرأي العام إلى إجراءات معقدة ومكلفة لذا أوجد الباحثون بعض الوسائل والمؤثرات التي نستطيع منها أن نتعرف على الرأي العام. وهي[١٠]:

١- الاستفتاء (الاستطلاع) وهو طريقة للوقوف على آراء الناس واتجاهاتهم.

٢- الصحافة : وهي من الأدوات الأساسية للتعرف على الرأي العام عن طريق الردود على القضايا التي يتم طرحها في الصحافة من قبل القراء والكتابات التي ترد من الجماهير لإبداء وجهة النظر حول القضايا المطروحة للتداول الفكري.

٣- معاهد قياس الرأي العام وتعتمد على أخذ راي عينات معينة تؤخذ على وفق حسابات دقيقة وملائمة وبشكل عشوائي دون ترتيب مواعيد محددة لذلك حتى يكون الرأي عفوياً غير متأثر بعوامل مسبقة أو ضغوطات مثل التخويف أو التهديد أو غيره.

ثانياً : أهمية بحوث استطلاع الرأي العام وأهدافه :-

أن استطلاع الرأي مهما جرت صياغته في تعبيرات علمية فهو في المقام الأول أداة تخدم أهدافاً سياسية، ولذا فإنه يحذر عناصر السلطة من إتباع أساليب محددة، وقد يقترح أن تتحرك عن طريقه مسارات أكثر التواءً وصولاً إلى نفس الغايات ويمثل استطلاع الرأي وسيلة للتحقق من عادات وأوليات الأفراد والجماعات التي يوفرها[١١].

إن دراسات الرأي العام مهمة لكلا الطرفين سواء كانت لمتخذي القرار أو لأفراد المجتمع الذين يشكلون الرأي العام حيث يتعرف كل منهما على الآخر، وتكون هذه الدراسات بمثابة قنوات تواصل ومشاركة وتفاعل إيجابي مع ضرورة أن تقوم تلك الدراسات عن طريق مكاتب رصينة وموثوقة ووفقاً للمواصفات العلمية والابتعاد عن الانحياز والتعاطف لأي فكرة أو اتجاه[١٢]، وأن تكون هذه الدراسات ميدانية ودورية ولمختلف القطاعات من أجل ان تساهم نتائج هذه الدراسات في دعم متخذي القرار وتوجيههم نحو اتخاذ القرارات الصائبة التي تتناغم مع متطلبات أفراد المجتمع.

ويأتي من أهم أهداف بحوث استطلاع الرأي العام هو دراسة توجهات الرأي العام هو دراسة توجهات الرأي العام والتعرف على كيفية تولد الانطباعات العامة ومن ثم اتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الخطط وتنفيذ المشاريع وتجنب العديد من المخاطر والانزلاقات ويوجهنا إلى المستجدات والتطورات التي يشهدها المجتمع والأسلوب العلمي الأمثل والأفضل للتعامل مع أفراده وتأثيرات التواصل الاجتماعي وتحديثاتها المتواصلة على تفكيره، كما يجب على العديد من الأسئلة حول وعي المجتمع ومستواه الثقافي وتأثره بالمعطيات والمعلومات والسياسات والأحداث الخارجية.

وعن الأهمية المتميزة لبحوث استطلاع الرأي يعد الباحث الأميركي (هربرت شيللر)[١٣] بأنه واحداً من الاختراعات الأكثر حداثة في المجتمع الأميركي شأنه شان الاكتشافات التكنولوجية التي ابتكرها الإنسان مثل أجهزة الكومبيوتر او المذياع أو الطائرة الأسرع من الصوت، ومن العناصر ذات الأهمية المتزايدة في آلية توجيه العقول ذلك الاختراع الاجتماعي الحديث نسبياً والذي يسمى (استطلاع الرأي) ويرى بأنه مهما جرت صياغته في تعبيرات علمية فهو في المقام الأول أداة تخدم أهدافاً سياسية، وهو يمكن أن يحذر عناصر السلطة من اتباع أساليب محدودة، وقد يقترح أن تتحرك عن طريقة مسارات أكثر التواءاً وصولاً إلى نفس الغايات.

وتعد عملية استطلاع الرأي العام وقياسه خطوة أساسية في العملية الديمقراطية، ولذا تنظر الحكومات الديمقراطية بأنه لا يمكن لسياساتها أن تنجح دون دعم وتأييد الرأي العام.

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية

المبحث الأول

الأنظمة السياسية المركزية

أولاً : مفهوم وتعريف الأنظمة السياسية المركزية :-

وهي الوضع الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم من دون الخضوع لأية قاعدة أو قانون، ومن دون أي اعتبار لجانب المحكومين(١٤).

ويأتي من سمات هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو تدني درجة المشاركة السياسية، وتقييد الحريات الفردية، وحظر كافة المؤسسات التشريعية، والاهتمام بتركيز السلطة وممارستها بصورة متزمتة وقاسية، ويعبر التسلط في هذه الأنظمة في رفض الحوار والنقاش الموضوعي وعدم تقبل الرأي الآخر أو المعارض وعدم الاهتمام بالرأي العام وعدم تقبل نتائج بحوث استطلاعات الرأي العام نحن مختلف التبريرات إلا في حالات توجيه بعض مراكز البحوث التي تدار من قبل الحكومة وتوجيهها بالوصول في معطياتها إلى خدمة أهداف النظام أو القيادات السياسية التي تديره.

ويعد النظام المركزي أو ما يطلق على النظام الشمولي أو نظام المجتمع المطلق هو طريقة حكم ونظام سياسي تمسك فيه جهة واحدة بكامل السلطة ولا يسمع أية معارضة، ويرى (كلود بولين) بأن الأيديولوجيات الشمولية (تسمح بوضع العقول في حالة عبودية، وتعيقها في منبعها الحي عن كل أمر ملغية فيها حتى إمكانية تبلور النية في ذلك) (١٥).

ويفهم من عبارة الشمولية بأنها تجربة هيمنة سياسية تقودها حركة ثورية مكونة من حزب عسكري التنظيم يستجيب لمفهوم سياسي أصولي يهدف احتكار السلطة ويعمل بعد استلامها بأساليب غير شرعية لهدم النظام السابق أو إعادة صياغته وإقامة دولة جديدة مؤسسة على الحزب الواحد وتقوم هذه الدولة الجديدة بالسطو على المجتمع لإخضاعه أو إدماجه أو مجانسته(١٦).

وتتسم الأنظمة التسلطية بميلها إلى الاستقلال الأيديولوجي عن طريق محاولة صياغة أيديولوجية تصاغ بطرية توفيقية أو تلطيفية بحسب الأحوال، كما انها تذهب إلى تأسيس قيادة جهة سياسية لا تعترف بحق الوجود لأي جهة أخرى منافسة تسيطر وتراقب جهاز الدولة التي يقودها الزعيم الذي يعد من أهم المعالم المميزة للنظام المركزي، ويسيطر على هذا النظام جهاز أمني قوي يستهدف في التعامل مع الشعب والمعارضة العنف والإرهاب، كما أنه يهيمن

على وسائل الاتصال لإخضاع الجمهور لرؤية الحكومة والسيطرة على وعي المجتمع، ويدير الاقتصاد في الدولة ويوجهه بشكل مركزي.

ثانياً : أنواع النظم السياسية المركزية وأهدافها :-

تتعدد أنواع الأنظمة السياسية المركزية إلى عدة أشكال وتحكم المجتمع على وفق إيديولوجية محددة، أو مجرد شكل من الديكتاتورية، وتختلف الأنظمة الشمولية عن الأنظمة التسلطية من حيث الدرجة في الحكم وهدفه، وتتمثل الأنظمة المركزية في عدة أشكال وتسميات منها الملكية المطلقة والديكتاتورية والديمقراطيات الشكلية والاستبدادية العسكرية والأنظمة العقائدية.

وتهدف هذه الأنظمة جميعها إلى التركيز الأقصى على السلطة، والحكم بالقوة والتهديد والتخويف وإفساد العلاقات الإنسانية والعامة، والدعوة إلى التعبئة ضد مؤامرة العدو، فالعدو سيء ويعمل في الظلام ويخرب ويتآمر(١٧).

ثالثاً : آليات عمل الأنظمة السياسية المركزية :-

تعمد الأنظمة السياسية المركزية إلى التخلي عن استقلال الذات الفردية وعدم الاعتراف بها ودمجها في حزب شمولي أو حركة عسكرية أو أية سلطة مركزية وخضوعها خضوعاً مطلقاً لهذه السلطة ويأتي ذلك عن طريق(١٨):

١- الرغبة في الهيمنة على الأضعف والخضوع للأقوى.

٢- إضفاء صفات القوة للزعيم أو الحزب أو الحركة العسكرية أو النظام، وصفات القداسة والعظمة والكمال.

٣- يدفع الأفراد في التخلي عن حريتهم واستقلالهم وفرديتهم لينضوون تحت احد تنظيمات السلطة.

كما تقوم بالتسلط والسيطرة على أفراد الشعب وتحد من حقوقهم وحرياتهم وخلق رأي عام مصنع ومفتعل، مما يؤدي إلى سلبية الرأي العام في الدولة ويحل محلة الخوف والسخط العام(١٩).

ويعد الفكر السياسي (لميكافيلي) المرجع الأساس لنظرية السلطة فهو يرى تأسيس الدولة وتشريع القوانين لابد أن يكون على افتراض أن كل البشر بطبيعتهم سيئين وأن هؤلاء سيظهرون كلما سمحت لهم الفرصة بذلك استعداداتهم الخفية المكبوتة في زمن ما فأنه لابد من الاعتقاد بأنه الفرصة لم تسمح لهم بذلك، ولكن مع الوقت لا يلبث أن يعلن عنها، فالرغبة في التسلط أو التملك حقيقة طبيعية مشتركة والإنسان دائم التسلط متى كان قادراً على ذلك. أن هذه الطبيعة الإنسانية الشريرة من جهة لا تمنح من تحويل هذا الإنسان إلى كائن فيه الصلاح،

ولكن هذا لا يأتي إلا بتطبيق القوة والحيلة، وبناءً على ذلك فأن الدولة بالنسبة (لميكافيلي) تعني تنظيم القوة عن طريق السلطة[٢٠].

رابعاً : مصادر المعلومات التي تعتمدها الأنظمة السياسية المركزية :-

تعتمد الأنظمة المركزية على احتكار المعلومات والمعرفة واحتكار القوة والعنف وبهذين الأمرين تضمن السلطة قوتها وفعاليتها وتفوقها على القوى السياسية والفعاليات الشعبية الأخرى، ولذا لن تفرط هذه الأنظمة في ميزة احتكارها للمعلومات وحتى احتكارها للحقيقة، وستظل حريصة على مد الآخرين بالمعلومات التي تعبر عن تحقيق حاجتها عن طريقها، كما أنها تفرض رقابة مشددة على الأجهزة الإعلامية وتغرقها بالشائعات، فلدى السلطات المركزية أساليب متعددة تكافح عن طريقها احتكار المعلومات ولا تسمح بالحصول عليها كما تفتقد إلى أدنى مقومات الحوار والشفافية.

وينساق النظام السياسي المركزي على احتكار المعلومات والمعرفة واحتكار القوة والعنف وبهذين الأمرين تضمن السلطة قوتها وفعاليتها وتفوقها على القوى السياسية والفعاليات الشعبية الأخرى، ولذا لن تفرط هذه الأنظمة في ميزة احتكارها للمعلومات وحتى احتكارها للحقيقة، وستظل حريصة على مد الآخرين بالمعلومات التي تعبر عن تحقيق حاجتها عن طريقها، كما أنها تفرض رقابة مشددة على الأجهزة الإعلامية وتغرقها بالشائعات، فلدى السلطات المركزية أساليب متعددة تكافح عن طريقها احتكار المعلومات ولا تسمح بالحصول عليها كما تفتقد إلى أدنى مقومات الحوار والشفافية.

وينساق النظام السياسي المركزي على أساس الانفراد بالقرارات وهو بذلك لا يراعي رغبات الشعب وينساق مع رغباته الخاصة منطلقاً إلى أهداف لا يمكن تغييرها بسبب قناعات راسخة، وهو قد يتأثر بتجارب محلية أو دولية تكون لها بمثابة التجربة الصحيحة التي يمرر عن طريقها نسخة مشابهة للشعب، كما يرتبط القرار المتخذ بشخصية متخذ القرار وتتخذ القرارات بسرعة بسبب عدم وجود مؤسسات تساهم به مع الحاكم.

يتأثر متخذ القرار في النظام المركزي بالأيديولوجيات التي يتبناها والتي يثق بها التي على أساسها تتم المصالح القومية، فمتخذ القرار عندما يحلل الموقف ومتغيراته وخصائصه فإنما ينطلق من الأساس الفكري الذي يستند إليه، وبالتأليف أنه يقيس الموقف وعناصره بضوء عوامل الالتقاء أو التضاد مع مفاهيمه الفكرية، فهو يختار البديل الذي يراه أنسب وأكثر ملائمة مع ما يلتزم به من إيديولوجية[٢١].

توظف الأنظمة السياسية المركزية آليات الأنظمة الديمقراطية لخدمتها التي من أهمها بحوث استطلاعات الرأي العام حيث تعمد إلى استطلاع أفكار الناس بشكل استخباري

للحصول على المعلومات الكافية إزاء قضية معينة ليس لتوفير خدمات إلى الشعب بقدر ما تحتاج إلى مبررات لأحكام السيطرة عليه.

وباتت وسائل الإعلام في هذه الأنظمة وسيلة ترفيهية لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها، فضلاً عن المعلومات الموجهة التي تدار ضمن الكم الهائل من البرامج الترفيهية.

وتعد وسائل الإعلام لدى الأنظمة المركزية أحدى أهم وأخطر أدوات التغيير الاجتماعي والتي لا يمكن أن تكون محايدة وتستخدم للتأثير في اتجاهات الفئات المستهدفة في الرأي العام وخلق توجهات توافق أهدافها المطلوبة.

المبحث الثاني

الأنظمة السياسية الديمقراطية

أولاً : مفهوم وتعريف الأنظمة السياسية المركزية :-

إن مفهوم الديمقراطية يعد من المفاهيم القديمة في الفكر السياسي، وقد تطور عبر حقب زمنية عديدة منذ بدايات ظهور فكرة الديمقراطية وممارستها الأولى في التاريخ السحيق، ثم تطورت لتشمل المجالات التربوية والثقافية إلا أنها تبلورت في القرن العشرين رغم الصراعات السياسية في دول العالم ولغاية المرحلة المعاصرة.

ويأتي أصل مفهوم الديمقراطية من الفكر اليوناني القديم مكون من كلمتين تعنيان (حكم الشعب) أو (سلطة الشعب) وتعرف أيضاً بأنها شكل لنظام الحكم ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين الأفراد ومشاركتهم في تقويم السلطة والتشريع والمراقبة، ويأتي جوهر العملية الديمقراطية في تقبل أفكار الطرف الآخر والتعددية والاختلاف الفكري والسياسي للجميع.

وهذا يدل على أن السلطة الديمقراطية مصدرها الجماعة التي تمارسها بنفسها أو تنوب عنها أحد أعضائها، وهذا يعني بأن مصدر السلطة هو الشعب. ويقوم بحراسة النظام السياسي الديمقراطي (الصحافة الحرة، والانتخابات الحرّة، والقضاء الحر) [٢٢].

إن الحكم الديمقراطي ينهي دوافع الفوضى والتغيير بالقوة وينهي الحكومة الفاسدة والمعارضة المدمرة لأن الناس لهم دور فيه وفي إسقاطه ويشعرون عن طريق الانتخابات هم الذين يديرون أنفسهم في كل دورة انتخابية.

ثانياً : أنواع النظم الديمقراطية وأهدافها :-

تعد الأنظمة الديمقراطية المباشرة والنيابية وشبه المباشرة من أهم أشكال النظم الديمقراطية، وتتحدد أهداف النظم الديمقراطية في كل أشكالها – أنها في جوهرها –أنظمة حكم تجعل الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهماً في تصريف شؤون الدولة بما يخدم المصلحة العامة لا الخاصة، وهي لا تعترف بوجود امتيازات طبقية أو حزبية، وتعمل على تحقيق العدالة والمساواة.

ويعد من أهم أهداف الديمقراطية هو الحرية والعدالة والسلم والمدنية البديل للعنف الدموي وان المعارك الديمقراطية وأن علت أصواتها واتسع مداها لا تصل إلى مرحلة إراقة الدماء ولا تضيع فيها السيادة.

وتأسيساً على ذلك فيأتي من أهم أهداف الأنظمة السياسية الديمقراطية من أجل تجسيد مفهوم الديمقراطية والالتزام الدقيق به هو :

١- تعزيز النظام الديمقراطي وإطلاق مناخ حريات التعبير والإعلام والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية.

٢- الدعوة إلى إصلاح البنى الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص.

٣- تحديث مناهج التعليم ووضع البرامج الثقافية لتوعية المجتمع وتطوير ممارساته الثقافية والعلمية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والتشريع وسيادة القانون.

ثالثاً : آليات عمل الأنظمة السياسية الديمقراطية :-

تتبنى النظم السياسية الديمقراطية آليات محددة في عملها الإداري والسياسي وقيادتها للمجتمع والدولة بما يخدم المشاركة الجماهيرية والحرية السياسية فهي تعمل على التداول السلمي للسلطة وممارستها عن طريق اختيار الشعب للحاكم وفق شروط معينة، ويحق للشعب مقاومته وعزله واختيار حاكم جديد، وتعمل أيضاً على تأكيد وتعزيز حرية الصحافة والتعبير والحصول على المعلومات وتقصي الأخبار ونقلها وتملك وسائل الإعلام وإصدار الصحف والتعبير عن وجهات النظر والتي يعد العمل بها من أهم مقاييس آليات الديمقراطية ومعاييرها.

وهذا يعني بأن النظم الديمقراطية تتوفر فيها آليات عمل سياسية لا تتوفر في الأنظمة السياسية المركزية التي تتمحور في :

١- مباشرة الشعب الحكم بنفسه ليتمكن من مراعاة مصالحة بنفسه.

٢- تسمح الديمقراطية للشعب بتغيير الحكام سلمياً، كما توفر الوسائل والإجراءات التي تكفل تغيير القوانين بما يتلاءم مع الظروف السياسية والاقتصادية في المجتمع.

٣- الأنظمة السياسية الديمقراطية الوحيدة التي تنعم بالاستقرار، وقد أدى الاتصال وزيادته بين الشعوب إلى أن تصبح الديمقراطية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها(٢٣).

رابعاً : مصادر المعلومات التي تعتمدها الأنظمة الديمقراطية في اتخاذ قراراتها:-

تعد استطلاعات الرأي العام من أهم وسائل الحصول على المعلومات في الأنظمة الديمقراطية لأنها تؤدي إلى ضمان عدم تجاهل الرأي العام، وتميزت استطلاعات الرأي العام للمستشارين السياسيين بأنها أداة سياسية في إدارة الحملات الانتخابية وإلى التأثير على متخذي القرارات السياسية، وهي جديرة بالثقة كمقياس للرأي العام وأصبح التعامل مع معطياتها كأداة من أهم الأدوات الديمقراطية بعدها أكثر فائدة في الحصول على المعلومات عن الشعب.

ففي مرحلة الانتخابات تعد استطلاعات الرأي العام هي التي تحدد وتقرر رغبات وافضليات الجمهور حول القضايا التي تستجد، واعتمد السياسيون في النظم الديمقراطية على نتائج الاستطلاعات لتقويم ردود فعل المواطنين تجاه برامج الحكومة لأنها ساعدتهم في تنفيذ سياسات قد تقررت بالفعل.

وتعد استطلاعات الرأي العام من أهم مصادر المعلومات للجهات الحكومية التي تعتمد عليها وتساعدها في التخطيط لبرامجها الإعلامية عن طريق تعريف وتحديد وعي الجمهور وفهم مشكلاته الاجتماعية وتوفير معلومات عن اتجاهات الرأي العام وارشيفاتها مصدراً حيادياً للمعلومات عن الرأي العام متاحة بسرعة لهيئات التشريع(٢٤).

أن وجود نظم المعلومات الخاصة برصد القرارات ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات ... أن انتظام تدفق المعلومات إلى متخذ القرار يمكنه من متابعة مختلف التطورات وقادراً على اكتشاف الانحرافات وإدراك اللحظة المناسبة التي يتعين عليه اتخاذ القرار المناسب عندها(٢٥).

أن مصادر المعلومات في الأنظمة الديمقراطية تكون أكثر اتساعاً لأنها تعتمد على الشفافية في تداول المعلومات فضلاً عن الوثائق الحكومية التي ستكون متاحة لجهات المجتمع المدني، كما يستفيد متخذ القرار من أفكار الجماهير باعتماده على نتائج استطلاعات الرأي العام التي تمثل مقياساً لما يفكر به الناس.

خامساً : أهمية معلومات وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية :-

تؤكد الدراسات العلمية في مجال الاتصال السياسي وعلم السياسة أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع وأنها تؤدي أدواراً سياسية عن طريق ما تقدمه من مواد إعلامية، وهي تمارس دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي في العملية السياسية. وتعد هذه المعلومات بسبب أهميتها المتميزة بأنها(٢٦):-

١- القنوات غير الشخصية التي يستخدمها متخذو القرار وصانعو السياسة لشرح وتجميع التأييد لمواقفهم الحكومية.

٢- الميكانيزمات الأساسية التي يمكن عن طريقها تصل آراء قادة الرأي غير الحكوميين وجماعات المصالح والجمهور بصفة عامة إلى القادة الحكوميين.

ولا تقتصر أهمية وسائل الإعلام على ما ذكرنا فقط وأنما هي تستخدم كأدوات لنقد الحكومة، وفي أحيان كثيرة تشارك مشاركة نشطة في صنع السياسية نفسها.

وتمد وسائل الإعلام السياسيين بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية وتجعلهم يشعرون باهتمامات الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر وحسب ما هو معروض في وسائل الإعلام كما أنها تساهم في نقل المعلومات التي يرغبون في إيصالها للجمهور وشرح سياساتهم والرد على معارضيهم.

تتواصل نشاطات وسائل الإعلام فيما بينها وبين الأنظمة السياسية التي تحقق لها ممارسة دورها كجزء من عملية صنع القرار ومن أمداده بالمعلومات كتغذية راجعة تهدف إلى الرد على قراراته السابقة والنشاطات السياسية المختلفة الأخرى، وتعد القوة الوحيدة الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على الزعماء والقادة ورجال السياسية ولمختلف مواقعهم.

تفوق قدرة وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية قدرة وكفاءة على مصادر معلومات المؤسسات الأخرى المختلفة بسبب تحكم عامل الوقت فيها وتأثر معلوماتها باعتبارات ومعايير مؤسساتها الإدارية والتشكيك في مصداقيتها، ولربما تكون عاملاً مضللاً للسياسيين مما يدفعهم إلى فحص وتقويم هذه المعلومات بشكل دائم ووفق آليات المقارنة مع المعلومات الأخرى، فضلاً عن أن المصادر الرسمية تتقيد بقيود إدارية متعددة.

أن أهمية معلومات وسائل الإعلام تأتي من كونها مصدراً مهماً من مصادر معلومات السياسيين في الأنظمة الديمقراطية لأن سير اتصالها لا يتقيد بالوقت، وهي مباشرة وآنية وغير سرية وتعبر عن مصالح الرأي العام، وتحقق التغطية الإخبارية السريعة للأحداث مما تساهم في خلق وعي مهم للسياسيين.

إن هذه المميزات التي تتسم بها معلومات وسائل الإعلام لا تفي السياسيين من التحقق منها وتوخي الدقة في تداولها وأن تقارن معلوماتها مع أكبر عدد من وسائل الإعلام الأخرى ضماناً لمعرفة الحقائق وموضوعيتها ودقتها وتجنب التضليل الذي يمكن أن تمارسه ويقع الخطأ فيه السياسيون عن تحقيق مواقفه من القضايا القائمة في مرحلتها.

وتأتي أهمية وسائل الإعلام لدى السياسيين الديمقراطيين من كونها تشارك عن طريق التغطية الحقيقية عن رغبات الشعب وتطلعاته من جهة ومن جهة أخرى كونها تشارك في

صنع البدائل المتعددة التي يسهم السياسي بالاعتماد عليها لاختبار أفضلها في تحديد مواقفهم أو اتخاذ قراراتهم السياسية بشان القضايا المثارة في وقتها ومرحلتها.

الفصل الثالث

أهمية استطلاعات الرأي العام في الأنظمة السياسية

أن أهمية مراكز بحوث واستطلاع الرأي العام ونتائجها تأتي من قيمة المعلومات التي تقدمها، والمقترحات التي تطرحها لحل المشكلة أو أزمة ما، والدليل على ذلك أن معظم السياسات والقرارات في العالم اقتصادياً وصناعياً وسياسياً تعتمد على معلومات مراكز بحوث واستطلاعات الرأي العام نظراً لموضوعيتها وسلاسة إجراءاتها في الحصول على المعلومة ودقة عملها في كيفية اختيار العينة وكيفية التعامل معها.

وقد جاءت الحاجة إلى مراكز بحوث الرأي العام ونتائج استطلاعاته لأنها تساهم في تحديد ورسم حدود للسياسات العامة التي لا يمكن للسياسيين بتخطيها.

المبحث الأول

أهمية بحوث استطلاعات الرأي العام في النظم الديمقراطية

يمثل الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة (ق٢١) اهمية خاصة في توجيه نظام الحكم وإرشاد سياستها نحو التصرف بشكل صحيح باتخاذ القرارات، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام ببحوث استطلاعات الرأي العام التي عدت من ملامح هذه الأنظمة الديمقراطية المعاصرة.

أن لاستطلاعات الرأي العام مهمة أساسية لا غنى عنها في النظم الديمقراطية بعدّها مقياساً لنبض الديمقراطية، وتعد هذه النظم من أفضل النظم السياسية التي تنمو فيها مراكز بحوث استطلاعات الرأي العام لأنها :

١- تمدهم بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

٢- توضيح اهتمامات الشعوب بصورة مباشرة لقادة الأنظمة الديمقراطية.

٣- تكون القنوات الملائمة لنقل رسائل السياسيين للجمهور وللنخبة السياسية كونها نقيس الرأي العام حول الموضوعات محور النقاش.

٤- تدفع نتائج بحوث استطلاعات الرأي العام إلى الاستقرار والمساعدة في خلق علاقات ثقة متبادلة بين أطراف الصراع[٢٧].

تتأثر استطلاعات الرأي العام بنوعية النظام السياسي، ففي الأنظمة الديمقراطية يتمكن الرأي العام من التكوين والتعبير عن توجهاته ومواقفه علنا حول أي موضوع بسبب نظام المؤسسات الذي يتيح توزيع السلطات واستقلال كل سلطة عن الأخرى، كما أنه يتيح حرية التفكير والتعبير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وحرية الانتماء السياسي كما يقوم على مجموعة من القوانين التي تنظم جميع أمور المجتمع ويخضع لها الحكام والمحكومين على السواء(٢٨).

تمارس بحوث استطلاعات الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية دوراً مهماً في الرقابة الشعبية على أعمال السلطة الحاكمة، والاستطلاعات التي يتحدد تنفيذها على هذا الأساس فأنها أكبر دليل على وجود الديمقراطية حيث يتضح أن دورها يزداد ويستطيع أن يصل إلى متخذي القرار ليؤثر في السلطة ولذا تعد هذه البحوث هي همزة الوصل بين الحاكم والمحكوم(٢٩)، وعلى هذا الأساس تصبح نتائج استطلاعات الرأي العام بمثابة وسيلة لحماية السياسيين في النظام الديمقراطي في اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني

أهمية بحوث استطلاعات الرأي العام في الأنظمة المركزية

تكون بحوث ودراسات استطلاعات الرأي العام في الأنظمة السياسية المركزية ضئيلة جداً بسبب افتقار الرأي العام إلى المعلومات وإلى عدم اهتمام هذه الأنشطة بما يهتم بالقضايا المحلية وقضايا المعيشة.

إن من المسائل المهمة في عملية صنع القرار في النظام السياسي المركزي هو سيادة ثقافة الزعامة الفردية في عملية اتخاذ القرار التي تعد وصية على المصلحة الوطنية، ولا تعد بحوث استطلاعات الرأي مهمة بالنسبة لمتخذي القرار في الأنظمة السياسية المركزية بسبب النظرة المركزية لعمليات الاستقراء والدراسات والأبحاث لأنها تصنف عند الجهات القابضة على السلطة بالترف الفكري وعدم معايشة الجماهير.

وفضلاً عن ذلك فثمة انتقادات منهجية وموضوعية توجه لعمليات استطلاع الرأي العام في هذه الأنظمة التي تجريها من حيث الحياد النسبي والموضوعية في تناول المسائل المطروحة أو الأسئلة وتحليل البيانات وعرض الخيارات إمام الجمهور.

وتتداخل تبريرات الواقع السلبي لتداول المعلومات عن طريق بحوث استطلاع الرأي العام إلى التخوف الحكومي من إعلان رأي الجماهير وشعور النخب بأنها تحاول الطعن في شرعيتها وتحرض الرأي العام ضدها فضلاً عن الاتهامات الموجهة لمنهجية هذه البحوث على

صعيد الموضوعية والحياد وإشكالية الجهات التي تقف وراء هذه البحوث من حيث التحويل والأهداف والانتماء الوطني وعلاقتها الخارجية.

الخاتمة والاستنتاجات

أن استنتاجات هذا البحث على وفق ما توصل إليه من نتائج دور بحوث واستطلاعات الرأي في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات في الأنظمة السياسية المركزية والديمقراطية وموقفها من بحوث الاستطلاع بما يأتي :

أولاً: أن بحوث استطلاعات الرأي العام تتأثر كثيراً في عملية اتخاذ القرار بنوع النظام السياسي، وفي مرحلة الأزمات عنه في الأوقات الأخرى، وأنه لا يمكن تجاهله إلا أن دوره متباين في طبيعة الحياة السياسية.

ويأتي توضيح هذا الدور والتباين بسبب حرص نظم الحكم الديمقراطية بطبيعتها على إتاحة الفرص للأفراد التي يمكن عن طريقها ان تشارك في عملية رسم السياسة العامة واتخاذ القرار وتتيح التفاعل أو الحوار والاتصال، عن طريق معرفة ما يفكر به عن طريق الاستطلاعات.

أما في الأنظمة السياسية المركزية ففيها لا مشاركة ولا استجابة إلا في أضيق الحدود، كما انها يستخدم فيها بحوث استطلاع الرأي العام استخداماً دعائياً يهدف إلى تشويه وتزوير الحقائق بقصد خلق رأي عام مساند وتكوين صورة غير حقيقية لدى الرأي العام والجمهور.

ثانيا : يستنتج الباحث واستكمالاً لأهداف البحث بأن الأنظمة السياسية العربية ولمختلف دول الوطن العربي بلا هوية ولا يمكن أن نصفها بأنها أنظمة ديمقراطية بل أنها أنظمة تعد أقرب جداً إلى الأنظمة المركزية تغلق نفسها بإطار دعائي ديمقراطي، وفي حقيقة الأمر فأن متخذي القرار في الوطن العربي لا يريدون لمراكز بحوث الاستطلاع او دراساته أن تنمو وتزدهر بسبب خوفهم من الرأي العام أي من الشعب من أن يتخذ لهم القرارات السلبية المناسبة عند تقويم أدائهم السياسي في الحكم، ولذلك فأنهم يتجنبون

رؤى أو حقائق في وسائل الإعلام قد تخالفها أو تعارضها ولا تتفق مع طروحاتها السياسية.

وبناءً على ذلك يوصي الباحث جميع النظم السياسية في العالم وبخاصة العربية منها أن أرادت أن تشكل هوية سياسية في الممارسة السياسية أصيلة وصائبة وتحقق حكم الشعب أن تنشا مراكز استطلاعات الرأي العام وتتوسع بها وتدعم نشاطاتها العلمية وأن تعتمد على معطيات بحوثها ودراساتها في عملية اتخاذ القرار لأن نتائج هذه البحوث سوف تمد النظام السياسي ضمانة وحماية كاملة عن طريق مده بالمعلومات عما يفكر به المواطنون وقدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الشعب والسلطة السياسية في ممارسة حكم الشعب وقياداته.

الهوامش والمصادر :-

(١) فاروق يوسف أحمد : الرأي العام والعلاقات العامة والاتصال بالجماهير، (مكتبة عين شمس، ١٩٨٨م)، ص٧٢ .

(٢) عاطف عدلي العيد : الرأي العام وطرق قياس، (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧)، ص٢٢.

(٣) عبد المنعم كاظم الشمري : وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٩م)، ص١١٤.

(٤) أنظر : د. حميدة سميسم : الرأي العام – مدخل، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٢٢م)، ص٤٩.

* يتبنى الباحث هذا التعريف الخاص في كتبه ومحاضراته في تدريس الظاهرة وبحوث ودراسات الرأي العام .

(5) Jean Jacgues Roassean, The Social Contract and the Discourses, (New York, Dutton : 1913), P.44.

(6) William A. Machinnon, On The Rise, Pregress and Present State of Public Opinion in Great Britin and Other Parts of World, (London, Irish University Press : 1971), P.333.

(٧) د. صادق الأسود : الرأي العام، (مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣م)، ص١٣٢.

* قاموس (راندوم هاوس) يعنى بالتعريف بالمصطلحات والاسماء في مختلف المعارف والعلوم، وهو قاموس متجدد بصفة مستمرة وبدأ العمل في الولايات المتحدة الميركية عام ١٩٣٥م ويتبع شركة معتمدة باسم مؤسسها .

(٨) ستيفن كولمان، كارين روس : الإعلام والجمهور، ت: صباح حسن، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٢م)، ص٢٧ .

(٩) د. ناهد صالح وآخرون : قياس الرأي العام في المنهج والإخلاقيات، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ١٩٩٤م)، ص٨٤ .

(١٠) الهادي علي جبريل : الرأي العام كيف يتكون؟ وكيف يقاس؟ (مجلة المسلح، طرابلس، نشر ٢١ يناير ٢٠٠٩) .

(١١) هربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول، ت: عبد السلام رضوان (سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٩٩٩م)، ص١٧ .

(١٢) إبراهيم محمد باداود : أهمية بحوث استطلاع الرأي، جريدة الجزيرة السعودية، (العدد ١٤٥٧٦)، ٢٠١٢/٨/٢٥م .

(١٣) هربرت شيللر : مصدر سابق، ص١٢٥ .

(١٤) عبد الغني بسيوني : النظم السياسية، (الإسكندرية، دار الجامعات الجديدة، ٢٠١٦م)، ص٢٠٣.

(١٥) محمد رفعت عبد الوهاب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥م)، ص٤٣ .

(١٦) أميللو جنتيل : أيطاليا العظمى، ت: مها صبوري (القاهرة، المركز العربي للترجمة، ٢٠١٢م)، ص٦٧ .

(١٧) عبد الغني بسيوني : مصدر سابق، ص٢١١ .

(١٨) صالح جواد وعلي غالب : الأنظمة السياسية ، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١م)، ص٥.

(١٩) عاطف عدلي العبد وفوزية العلي : دراسات في الإعلام القضائي (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٥م)، ص٦٥ .

(٢٠) د. أحمد طلعت البشيشي : الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، (القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م)، ص١٠ .

(٢١) د. علي هلال و د. نيفين مسعد : النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م)، ص١٥٨ .

(٢٢) ريتشارد دروتي : الديمقراطية والفلسفة (بيروت، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان (١٥٠-١٥١)، ٢٠١٠م)، ص٥٦ .

(٢٣) د. جواد الهنداوي : القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٠م)، ص٧١ .

(٢٤) اير فينغ كرسبي : الرأي العام واستطلاعات الرأي والديمقراطية، ت: صادق إبراهيم، (عمان، الأردن، دار سندباد للنشر، ١٩٩٨م)، ص٤٦ .

(٢٥) بولين أشرتون : مراكز المعلومات – تنظيمها وإدارتها، وخدماتها، ت : د. حكمت قاسم (القاهرة، دار غريب، ١٩٩٦م، ط٢)، ص٤٣٤ .

(٢٦) ألفت حسن أغا : وسائل الإعلام التركية (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرية، العدد ٨٧، اكتوبر ١٩٨٤م)، ص٩٩ .

(٢٧) عبد المنعم كاظم : مصدر سابق، ص١٠٧ .

(٢٨) زهير عبد اللطيف عابد : الرأي العام وطرق قياسه، ط٣ (عمان، دار اليازوري، ٢٠١٤م)، ص١٣٥ .

(٢٩) جمال مجاهد : الرأي العام وقياسه الأسس النظرية والمنهجية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠م)، ص٢٤٧ .٧